

# مفهوم إدارة الأرباح

## Concept of Earnings Management

### \* معطيات واقع العمل المحاسبي:

- بدائل القياس المحاسبي المتاحة عديدة ومتنوعة
- المعالجات المحاسبية لبعض الأحداث متنوعة
- تستخدم التقديرات والأحكام الشخصية في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية

### \* هذه الظروف شكلت البيئة التي نمت فيها إدارة الأرباح

### \* تحدث إدارة الأرباح عندما:

- تستخدم الإدارة أحكامها وتقديراتها عند إعداد القوائم المالية
- ترتب الإدارة الصفقات والوقائع الاقتصادية بغرض التحكم بالمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية (خاصة رقم الأرباح)

### \* الغرض من إدارة الأرباح:

- إما لتضليل حملة الأسهم حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة
- أو للتأثير في نتائج بعض العمليات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية

- \* عند ممارسة إدارة الأرباح تحاول الإدارة عرض رقم مستهدف للأرباح (وليس الرقم الحقيقي) فيحدث تضليل وتحريف جوهرى فى معلومات القوائم
- \* هذه الممارسات تخضع أرقام الربح المحاسبية لعمليات تحريف تنثير الكثير من المشاكل

### عوامل تدفع نحو إدارة الأرباح:

- موقع الإدارة في المنشأة
- طبيعة أساس الاستحقاق في المحاسبة والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP
- أ- الإدارة لديها معلومات خاصة قد لا تكون متاحة للغير من الأطراف الخارجية فيحدث **عدم تماثل المعلومات** بينها وبين تلك الأطراف
- ب- الإدارة تمارس عملها كوكيل وهي تستخدم المعلومات المحاسبية (خاصة الأرباح) لإبرام عقود مكافآت الإدارة والإشراف عليها. لهذا فإن **للإدارة مصالحها الخاصة** من وراء تدخلها في عملية إعداد التقارير المالية

- \* فالعوامل الرئيسية لإدارة الأرباح: عدم تماثل المعلومات ودوافع المصلحة الخاصة
- \* مهنة المحاسبة أصدرت العديد من التشريعات لضبط عملية اختيار السياسات المحاسبية والمحاسبة عن تغيير تلك السياسات. فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية،

**التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء** " وضع ضوابط لاختيار السياسات المحاسبية وتغيير السياسات المحاسبية بما يحافظ على خصائص جودة معلومات القوائم والتقارير المالية ويحقق خاصية الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية

### آليات وأساليب إدارة الأرباح:

1 – **الاعتراف بالإيراد:** إما بالزيادة أو بالنقصان للوصول إلى رقم الربح المطلوب. من أمثلها: الاعتراف بإجمالي إيراد عقود الخدمات طويلة الأمد خلال سنة تقديم الخدمة، الاعتراف بإيراد بيع البضاعة قبل شحنها إلى العميل، إبقاء السجلات والدفاتر المحاسبية مفتوحة لتسجيل بعض الإيرادات الإضافية التي تحدث في الفترة التالية ... تطبيق الأساس النقدي في الاعتراف بالإيراد كما في حالة البيع التأجيلي، وتطبيق أساس الاستحقاق في حالات كثيرة، كما في حالة بيع بضاعة

2 – **توقيت النفقات التشغيلية:** أو الاعتراف ببعض البنود لتكون من ضمن النفقات التشغيلية (نفقة جارية) بحيث يتم إنفاقها في فترة حدوثها، أو يتم رسملتها لتظهر ضمن الموجودات وتوزيع تكاليفها على عدة سنوات

### أمثلة أنشطة إدارة الأرباح المرتبطة بالنفقات:

- أ- رسمة بعض المصاريف التي تصنف ضمن المصاريف التشغيلية والتقارير عنها ضمن الأصول في الميزانية، كما هو الحال في بعض أنشطة البحث والتطوير
- ب- إتباع شروط ائتمانية مخففة من أجل زيادة المبيعات في نفس الوقت الذي لا يتم فيه تعديل السياسات المتبعة في تحديد مخصص الديون المشكوك فيها
- ت- تأجيل بعض المصاريف إلى الفترة أو الفترات القادمة من أجل تقليل المصاريف عن هذه الفترة، كما هو الحال في تأجيل بعض عمليات الصيانة إلى العام القادم
- ث- تأجيل الاعتراف بالمخزون المتقادم إلى الوقت الملائم للإدارة لممارسة أنشطة إدارة الأرباح
- ج- إجراء تقديرات متفائلة للعمر الاقتصادي للأصول غير المتداولة بما يؤثر على قيمة الاستهلاك السنوي والأرباح السنوية

3 – افتراضات غير واقعية لتقدير الالتزامات: تؤثر في رقم الأرباح، كتشكيل مخصصات الالتزامات (مخصص الدعاوى القضائية أو مخصصات الضمان أو غيرها)

3 – **القيام بأفعال حقيقية أو واقعية:** تؤثر في رقم الأرباح بحيث يتم الوصول إلى الرقم المستهدف. هنا قد لا ينظر إلى ممارسات إدارة الأرباح على أنها مضللة، كما في حالة قيام الإدارة بتأجيل بعض الصفقات أو العمليات إلى نهاية الفترة

## دوافع إدارة الأرباح

### أولاً: دوافع سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح:

- تقدم التقارير المالية المعلومات المحاسبية للمستخدمين ومنهم **المستثمرين والهيئات التنظيمية المشرفة على عمل الأسواق المالية** لتمكينهم من اتخاذ الكثير من القرارات
- **المعلومات المحاسبية تؤثر في قرارات المستثمرين في السوق** وفقاً لفرضية السوق الكفاء وبالتالي في السوق المالية التي يجري فيها تحويل الثروة من طرف لآخر من خلال قرارات البيع والشراء المبنية على المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها
- دوافع إدارة الأرباح المرتبطة بسوق الأوراق المالية تتمثل في **اختيار السياسات المحاسبية المتاحة أمام الإدارة لتجنب حدوث انخفاض في أسعار الأسهم، وللتأثير في أسعار الأسهم**

## دوافع السوق المالية:

### 1 – تجنب حدوث انخفاض كبير في أسعار الأسهم:

قد يؤدي التقرير عن أرباح لا تتفق مع تنبؤات المحللين الماليين إلى حدوث رد فعل سلبي من قبل أطراف السوق المالية، فتنشأ لدى الإدارة دوافع لممارسة إدارة الأرباح للوصول إلى أرباح بشكل لا يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين أو توقعاتهم

### 2 – عروض الأسهم:

**تختار الإدارة الإجراءات المحاسبية التي تزيد الأرباح قبل عرض الأسهم في السوق، بهدف**

التأثير على توقعات المستثمرين وتقييمهم للمنشأة بما يؤدي إلى زيادة أسعار بيع الأسهم ويختلف الوضع في حالة العروض الأولية (حيث لا يكون هناك سعر سوقي مسبق لأسهم المنشأة، وحيث تكون المعلومات المحاسبية مصدراً مهماً للمستثمرين في اتخاذ قرارات شراء الأسهم) عن العروض اللاحقة

### 3 – خيارات الأسهم Stock Options

- \* **الخيارات هي عقود أو اتفاقيات للتعامل في تاريخ مستقبلي محدد (فترة الاستحقاق) وبسعر محدد (يدعى سعر التنفيذ)**
- \* **خيارات الأسهم هي "عقد يعطي الحق لمشتري الخيار بشراء عدد محدد من الأسهم بتاريخ مستقبلي وبسعر محدد"**
- \* **في هذا النوع من العقود يكون لدى أحد الطرفين (مشتري الخيار) الحق في تنفيذ مضمون العقد أم لا**
- \* **الطرف الآخر (بائع الخيار) أو محرر عقد الاختيار تكون لديه خيارات البيع**
- \* **يقوم مشتري الخيار بشراء الخيار مقابل دفع مبلغ معين لبائع الخيار يعرف بـ العلاوة**
- \* **يتم تنفيذ عقد الخيار خلال فترة استحقاق الخيار عندما يقرر مشتري الخيار تنفيذ العقد (بالسعر المتفق عليه) (بائع الخيار لا يحق له التنفيذ من طرفه)**
- \* **إذا انقضت فترة استحقاق العقد دون تنفيذه تبقى العلاوة من حق بائع الخيار**

\* هناك نوعان من الخيارات: الخيارات الأمريكية التي يمكن تنفيذها في أي وقت خلال فترة استحقاقها، والخيارات الأوروبية التي لا يمكن تنفيذها إلا في تاريخ استحقاقها.

\* المنشآت تتجه إلى منح مكافآتها على شكل خيارات أسهم لكل من الإدارة والعاملين من قبل لجنة المكافآت التي تشكل أحد لجان مجلس الإدارة

\* في الممارسة العملية هناك عدد من صيغ أو أشكال عقود الخيارات فقد يتم منح جميع المديرين والموظفين أو بعضهم، كما أن عقود الخيارات قد تكون مقيدة بشروط أو قد تكون بدون شروط. مثلاً قد يتم وضع قيود على الخيارات بتحقيق المنشأة أهداف محددة كرقم المبيعات أو الربح.

\* أهداف منح مكافآت للإدارة في شكل خيارات الأسهم:

أ- تقليل مشاكل الوكالة ووضع مصالح الإدارة ومصالح الملاك في صف واحد أو ما يعرف بتراسف المصالح Aligning the Interests بين الموكل والوكيل. إذ تقدم خيارات الأسهم دوافع للإدارة للربط بشكل مباشر بين ثروة الإدارة وأداء المنشأة، بالتالي تقديم دوافع للإدارة للقيام بالأفعال التي تزيد من أسعار الأسهم وتجنب القيام بالأفعال التي تخفض من أسعار الأسهم.



ب- مساعدة المنشأة في جذب الإدارة الماهرة والمحافظة عليها. فخيارات الأسهم تساعد المنشأة في جذب الإدارة التنفيذية التي لديها مهارات عالية.

ت- يمكن المنشآت من الاحتفاظ بالنقدية مع تخفيض المصاريف والنفقات المحاسبية ويمكن المنشآت من تأجيل بعض عناصر الدخل القابلة للضريبة حتى يتم تنفيذ الخيارات أو حتى وقت آخر

### ثانياً: مشاركة الإدارة في ملكية المنشأة:

- \* أظهرت أدبيات التمويل أن مشاركة الإدارة في الملكية يُحدث تقارب لمصالحها مع مصالح حملة الأسهم الخارجيين
- \* إذا كانت الإدارة لا تملك قد يتخذ المستثمرون الملاك قرارات تحقق منافع خاصة لهم، فيدفعون الإدارة إلى تعظيم منافعها على حساب المنشأة فترتفع تكاليف الوكالة
- \* بالمقابل إذا كان للإدارة حصة ملكية منخفضة ستكون دوافعها ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجيين فتصبح تكاليف الوكالة أكبر

\* إذا كانت حصة الإدارة مرتفعة، تتوافق المصالح فتقل تكاليف الوكالة وتزداد الأرباح. كما أن الإدارة تعمل على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى المبالغة في الأرباح بما سيؤدي إلى زيادة مكافآتها وتعويضاتها، فتحدث إدارة الأرباح

### ثالثاً: الدوافع التعاقدية والتنظيمية لإدارة الأرباح:

\* اختيار الإدارة لسياسات محاسبية محددة عند تطبيق أساس الاستحقاق قد يكون لتعظيم تعويضاتها ومكافآتها، أو لتجنب مخالفة عقود الإقراض، أو للتقليل من التكاليف والضغوط السياسية والتنظيمية (عندما تكون الأرباح المقدرة أقل من المستوى المطلوب للحصول على المكافآت تتدخل الإدارة لزيادة هذا الرقم)

\* المنشآت التي من المتوقع أن تخالف عقود الإقراض أو الدين تلجأ إلى ممارسات إدارة الأرباح لزيادة الأرباح التي تعلن عنها، والاعتراف المبكر بتطبيق المعايير المحاسبية التي تزيد من الدخل.

\* الدوافع السياسية لممارسات إدارة الأرباح تكون لدى المنشآت كبيرة الحجم البارزة سياسياً (مثل شركات النفط والغاز والشركات الاحتكارية كشركات الطيران) تمارس إدارة الأرباح لتقليل بروزها السياسي

\* الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح تأتي أيضاً من فرض الحجم، كما يلي:

أ- التنظيم على مستوى الصناعة: بعض القطاعات (كما في المصارف وشركات التأمين) تواجه إشراف تنظيمي يعتمد على استخدام المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يخلق دوافع لممارسة إدارة الأرباح للتأثير في تلك المعلومات التي تهم القائمين على العملية التنظيمية

ب- مقاومة ضغوط التجمعات الكبيرة أو الاحتكارات يخلق الدافع لدى المنشأة لممارسة إدارة الأرباح لتخفيض

**رابعاً: عدم تماثل المعلومات:**

\* المنظور المعلوماتي لإدارة الأرباح يرى أن الإدارة تستخدم إدارة الأرباح لإيصال معلومات ملائمة حول أداء المنشأة

\* يفترض المنظور المعلوماتي لإدارة الأرباح أن لدى الإدارة معلومات خاصة يمكنها استخدامها عند الاختيار. فقد تستخدم الإدارة أحكامها لجعل التقارير المالية أكثر ثقيفاً وإعلاماً للمستخدمين،

**خامساً: الدوافع الضريبية:**

\* قد يكون هدف إدارة الأرباح تقليل الوعاء الضريبي لتقليل مدفوعات الضريبة

\* لكن الهيئات الضريبية لها قواعدها المحاسبية، خاصة ما تعلق باحتساب الربح الخاضع للضريبة، وهذا يحد من تأثيرات ممارسات أنشطة إدارة الأرباح لأغراض ضريبية

## أشكال ممارسات إدارة الأرباح

طرق إدارة الأرباح عموماً هي جميع اختيارات الإدارة الاستثنائية للتسويات المطلوبة وفقاً لأساس الاستحقاق، سواء كانت تلك التي تؤدي إلى زيادة الأرباح أو تقلل منها، أو تمهيداً خلال عدد من السنوات، بهدف تحقيق منافع خاصة أو إيصال معلومات ملائمة للمستثمرين، أو كان ذلك الأمر يتم بمنتهى سوء النية كما وصف من قبل المحاسبة الإبداعية Creative Accounting:

### 1 – تمهيد الدخل Income Smoothing:

تحاول الإدارة تقليل التباين في الأرباح المحاسبية التي تفصح عنها. فهي تفصح عن أرباح محاسبية مستهدفة مسبقاً، عبر فترات محاسبية من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها هذه الغاية، بزيادة الأرباح إذا كانت أقل مما هو مستهدف أو تقليلها إذا كانت أكبر

هناك مفهومان لتمهيد الدخل: تمهيد الدخل الحقيقي وتمهيد الدخل غير الحقيقي (المحاسبي):

أ – **تمهيد الدخل الحقيقي** يتعلق بتمهيد الصفقات أو التمهيد الاقتصادي، إذ أنه يتضمن تغييرا اقتصاديا حقيقيا في أداء المنشأة يؤثر بشكل فعلي على الأرباح المحاسبية. إذ أنه يمكن للمنشأة أن تقوم بتمهيد الدخل من خلال تحويل قرارات الإنتاج والاستثمار إلى نهاية السنة، اعتمادا على معرفتها بكيفية أداء المنشأة في ذلك الوقت.

من منظور التعاقد الكفاء والإدارة غير الراغبة بالمخاطر، فإن تمهيد الدخل الحقيقي يمكن أن ينتج من خلال السلوك الرشيد للمنشأة، الذي لا يتضمن تضليل لأي طرف

ب – **تمهيد الدخل المصطنع** أو التمهيد المحاسبي، فهذا النوع يمثل تدخل الإدارة من خلال الاختيار المحاسبي للتقرير عن الأرباح المحاسبي بما يتماشى مع رغباتها في تمهيد الدخل، وذلك دون حدوث تغيير اقتصادي حقيقي في أداء المنشأة.

يعتبر **الاهتمام بسرية الأعمال أحد الدوافع التي تخلق دوافع للإدارة لتمهيد الدخل**. فالأداء الضعيف يزيد من احتمال استبعاد الإدارة (تغييرها)، والأداء الجيد في السنة الحالية لن يعوض الأداء الضعيف مستقبلا لذلك عندما يكون أداء المنشأة ضعيفا ينشأ لدى الإدارة لاختيار الإجراءات المحاسبية التي تسهم في تحويل الأرباح المستقبلية إلى الفترة الحالية، لتفادي احتمال استبعادها، والعكس بالعكس

## 2 – المحاسبة الإبداعية Creative Accounting:

- \* الإبداع يكون في التحايل والتلاعب وتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية (المستثمرين)
- \* أطلق هذا المصطلح من خارج الوسط الأكاديمي والتنظيمي للمحاسبة. فهو لاء يرون أن السوق والمستثمرين فيه مخدوعون بالأرقام المحاسبية التي تتعرض لما يشبه عملية طهو (طبخ) Cooking للمعلومات في الدفاتر المحاسبية، بحيث تظهر الأرقام المحاسبية لتلبي رغبات معينة
- \* أكاديمياً، عرّفت المحاسبة الإبداعية بأنها "عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال الأخذ بمزايا الغموض في القواعد المحاسبية واختيار ممارسات الإفصاح والقياس من بين هذه القواعد، لتغيير القوائم المالية مما هي عليه لتصبح بالصورة التي يرغبها معدو هذه القوائم"
- \* وبهذا فإن المحاسبة الإبداعية تتقارب مع مفهوم إدارة الأرباح القائم على أن المنشآت تقوم بإدارة أرباحها لتحسن صورة قوائمها المالية قبل أن تتم عملية عرض أوراق مالية على المستثمرين، أو لزيادة تعويضات أو مكافآت الإدارة أو لتجنب مخالفة عقود الإقراض أو لتخفيض تكاليف التنظيم الخ.